[المنصوبات]

حاشية عند قوله: (المنصوبات: ما اشتمل على علم المفعولية).

قال عبد القاهر: " العالم " في قولنا: خلق الله العالم، مصدر، لا مفعول به؛ لأن المفعول به هو الذى كان موجودًا، وأثر الفاعل فيه شيئًا آخر بفعله، والمصدر هو الذى لم يكن موجودًا، بل كان عدمًا محضًا، والفاعل موجده ومخرجه من العدم إلى الوجود بفعله، و " العالم " في قولنا: خلق الله العالم كذلك؛ فكان مصدرًا.

واعترض عليه بأنه لو كان مصدرًا لكان نفس الخلق، ولا يجوز أن يكون، لوجهين:

أحدهما: أنا نعلم العالم مع الشك في كونه مخلوقًا لله تعالى إلى أن نعلم ذلك بدليل منفصل، فالعالم على هذا معلوم، وكونه مخلوقًا لله تعالى غير معلوم؛ لتوقفه على الدليل، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم؛ فكان الخلق غير العالم.

الثاني: أن الله تعالى يوصف بالخلق فلو كان الخلق العالم لكان الله تعالى موصوفا بالعالم، ولا يجوز ذلك لما يلزم من وصف القديم بالحادث، أو قدم العالم.

[المفعول المطلق]

حاشية: أورد على حد المفعول المطلق النقض بقولهم: كرهت كراهتى، فقيل: "كراهتي" اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، وليس مفعولاً مطلقًا، ولكنه مفعول به؛ فقد دخل في الحد ما ليس من المحدود، فلم يكن مانعا.

وجوابه: لا نسلم أنه اسم ما فعله فاعل فعل بل اسم ما فعل به فاعل الفعل، وإذا كان كذلك لم يكن مفعولاً مطلقًا؛ إذ المفعول المطلق: اسم ما فعله الفاعل لا اسم ما فعل به، ولذلك سمى مفعولاً مطلقًا؛ لانطلاق الفعل إليه بغير واسطة حرف.

وأورد النقض أيضًا بمثل: حمدًا وشكرًا، فقيل: لا يصدق عليه الحد؛ فإنه وإن كان اسما لما فعله فاعل فعل، ولكن الفعل غير مذكور، وحينئذ لا يكون الحد جامعا.

وجوابه: أن المراد من الفعل كونه مذكورًا لفظًا أو حكمًا، فهذه وإن لم تكن أفعالها مذكورة لفظا، فهي مذكورة في الحكم، وإنما حذفت لغرض التخفيف؛ لكثرة دورها.

وأورد النقض بالمصادر التي لا فعل لها أصلاً، فضلاً عن أن يكون مذكورًا لفظًا أو حكمًا، وذلك نحو: " ذفرًا "، و"بهرًا "، و " أفة " و " تفة "، وإذا لم يكن لها فعل ليذكر لفظًا أو حكمًا لم يتناولها الحد.

وأجيب بأنه وإن لم يكن لها فعل من لفظها، ولكن لها أفعال بمعناها، والمشترط في المفعول المطلق ليس إلا ذلك؛ فـ"ذفرًا " بمعنى: نتنا، وفعله: نتن، و " بهرًا " بمعنى: عجبا، وفعله: عجبت، وكذلك باقيها.

ولا يرد النقض بـ " سوطًا " في: ضربته سوطًا، ولا بـ " ضرب الأمير في: ضربت ضرب الأمير؛ لأن القول بكون مثل ذلك مفعولاً مطلقًا قول مجازى، أما الأول فأصله: ضربت ضربًا بسوط، فحذف المصدر ثم حذف الجار، وأقيمت آلة الضرب مقام المصدر، على التسمية للسبب باسم المسبب. وأما الثاني فأصله: ضربت ضربا مثل ضرب الأمير، فحذف المصدر الموصوف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وكذلك القول في الجواب عن مثل: مات زيد موتًا، ولم يضرب ضربًا، إذا قيل: إنها مفعول ولم يفعلها فاعل فعل، فإنا نقول: المراد من: (فعله فاعل...): إسناد الفعل إليه، والإسناد أعم من كون المراد به الإسناد حقيقة أو مجازًا، ولولا اعتبار ما ذكرنا لما جاز أن يطلق على " زيد " في قولنا: مات زيد، ولم يضرب زيد، أنه فاعل؛ لعدم تحقق الفاعلية فيه.

حاشية عند تعليل قوله في حد المفعول المطلق: (اسم ما فعله فاعل فعل...).

لا يرد " ضربت " نقضا، وإن ترك لفظ اسم هاهنا؛ فإنه لو ترك لصار الحد: المفعول المطلق: ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، وهو كلام يقتضي المغايرة بين الفعل وبين ما فعله فاعل الفعل، وذلك لوجوه:

الأول: ما فعله فاعل فعل قولك: ضربت، لكان عند التحصيل حدا لـ " ضربت ":

الثاني: لزوم أن يكون الفعل مفعولاً، والفعل لا يكون كذلك.

الثالث: لزوم كون الشيء مفعولاً لنفسه؛ لأن " ضربت " حينئذ يكون مفعولاً لـ"ضربت".

نعم يرد ذلك أن لو كان الحد هو الدال على ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لأن الفعل الصناعي، الذى هو مجرد الخبر، يدل على ما فعله فاعل الفعل، وهو الفعل الحقيقي.

حاشية على قوله في الشرح: (وقد ورد مثل ذلك في المفعول به، والمفعول فيه...) قبل قوله: (ويكون للتأكيد والنوع) بسطر.

ورود ذلك في المفعول به والمفعول فيه يكون من هذه الجهة؛ لجواز إقامة كل واحد منهما مقام الفاعل، وأما ما ورد مثل ذلك في المفعول معه فإنه لا يكون من هذه الجهة، لما أن المفعول معه لا تجوز إقامته مقام الفعل؛ لما ثبت في غير هذا الباب.

نعم يرد مثل ذلك من غير هذه الجهة، صورته أن يقال: إن المفعول معه إنما حد ليعرف فينصب فيجب النصب على هذا في مثل: خرجت أنا وزيد.

والجواب: أن يقال: إنما حددناه بعد أن علمنا أن منه قسمًا يجوز رفعه، وهذا إذا كان العامل لفظيًا، وجاز العطف. فالمراد بالمماثلة هاهنا: المشاكلة في كيفية الورود بلزوم التشكيل، لا المماثلة في القيام مقام الفاعل.

ومثل هذا أيضًا يلزم في المفعول له؛ لجواز الجر في بعض الأقسام، ووجوبه في بعضها.

حاشية: قال المبرد، في: رجع القهقرى، وما كان مثله: إنه صفة لمصدر محذوف، حتى كأنه قيل: رجع الرجعة القهقرى، واشتمل الاشتمالة الصماء، وقعد القعدة القرفصاء.

وقال سيبويه: إنه مصدر للنوع، وهو أولى؛ لعدم الاحتياج إلى هذا التقدير.

حاشية: " جلوسًا " في قولهم: قعدت جلوسًا، عند سيبويه منصوب بفعل مقدر دل عليه الأول كأنه قيل: قعدت فجلست جلوسًا، وكذلك: حبست منما، وما كان مثله.

ومذهب المازني أن العامل الفعل المذكور الذى بمعناه، وهو أصح؛ لأن نحو: ضربته كل الضرب، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء منصوبات انتصاب المصادر، ولا عامل لها من لفظها ولا معناها؛ فانتصاب هذه بفعل بمعناها أولى، ولا حاجة إلى تقدير محذوف؛ لأنه تكلف.

قوله: (وقد يحذف الفعل... إلى قوله: ووجوبًا سماعًا).

من العرب من يرفع هذه المصادر. وقال سيبويه: سمعنا بعض العرب الموثوق به وقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد لله وثناء عليه، أى: أمرى وشأني حمد الله، ومنه قول الشاعر(١): [الكامل]

عَجِبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وتقع هذه المصادر خبرًا، ودعاء، وأمرًا، ونهيًا.

فالخبر نحو: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وعجبًا، وأفعل وكرامة ومسرة، ولا أفعل ولا كيدًا ولا هما، ولأفعلن ورغما وجوانا.

ومثال الدعاء: سقيًا ورعيًا وجدعًا وبعدًا.

ومثال الأمر والنهي: صبرًا لا جزعًا، وقيامًا لا قعودًا، ومن الأمر قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، وقول الشاعر(٢): [الوافر]

---

(١) هذا أحد أبيات قالها ضمر بن ضمرة بن جابر النهشلي - جاهلي - وله قصيدة طويلة تختلف عباراتها كثيرًا.

وأبرز ما فيها أنه يعتب على أمه التي كانت تؤثر أخاه عليه، واسمه جندب، ثم يكلفونه بالمهمات الشاقة ويستريح جندب.

انظر: شرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح الرضي ١/٣١٦.

(٢) قاله القطري بن الفجأة الخارجي.

الشاهد في (فصبرا) وصبرا حيث حذف منه فعله، وهو الطلب؛ أي: اصبري يا نفس صبرا، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور؛ لأنه شرط في وجوب الحذف التكرار، وابن مالك أطلقه، والفاء جواب الشرط؛ لأن التقدير: إذا لم تطاعي يا نفس في سؤالك بقا يوم على الأجل الذي قدر لك فاصبري.

(في مجال الموت) بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا، و (صبرا) تأكيد للأول.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٤٥، وشرح التبريزي ١/ ٢٤، وأمالي المرتضى ١/ ٢٣٦، وفيات الأعيان ترجمة قطري

فَصَبْراً فـي مَجـالِ المَـوْتِ صَـبْراً فَمـا نَيْـلُ الخُلُـودِ بِمُسْـتَطاعِ

فالمصدر في جميع ذلك بدل من الفعل، فذكره جمع بين البدل والمبدل منه.

والفراء يرى ذلك مطردًا غير متوقف على سماع، خبرًا كان ما يرد ذلك فيه أو طلبًا، بشرط أن يكون الموضع صالحًا لوقوع الفعل فيه مجردًا.

قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه).

هذا القسم يحتاج إلى شرط آخر وهو أن يكون مرادًا به الحذف دون الإثبات، ليدل على الفعل، ولذلك ارتفع: علم الفقهاء وهدي الصلحاء، في قولهم: له علم علم الفقهاء، وهدي هدي الصلحاء.

ويقع في بعض النسخ (علاجًا) بعد قوله: (وصاحبه).

وهذا إشارة إلى هذا.

والخليل لا يشترط في هذا القسم كون المصدر للتشبيه، فيجوز أن يقال: له صوت صوتا حسنا، ومنه قول رؤبة[1]: [الرجز]

فِيهَا ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَـــــافِ

وهو قليل.

فإن أريد بالعلم في قولهم: " علم الفقهاء " ظهور آثاره من المحاولة وتقرير المسائل، وبالهدي: ظهور آثاره من الحلم والأناة جاز نصبه لإيذانه بالمعالجة.

قوله: (ومنها ما وقع مثنى).

حقه أن يقول: ما وقع مثنى للتكثير، أو اسم مصدر بلفظ التثنية، وإلا انتقض بمثل: ضربت ضربتين، وليس هذه أفعالا مستعملة إذ كانت غير متصرفة، وأما قولهم: لبى يلبى، فهو مأخوذ من لفظ " لبيك " كما قالوا: سبحانك وحمدك، وهذا قول سيبويه.

---

(١) صدر البيت: قَوْلُك أَقْوالاً مَع التَحْلافِ

الشاهد فيه إنه نصب (أيما ازدهاف) بفعل محذوف دل عليه قوله: فيها ازدهاف.

وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠.

وقال يونس: " لبيك " مفرد والياء فيه كالياء في " لديك " و "إليك " وأصله " لبب " على وزن " فعلل " لا على وزن "فعل "، لقلته، فقلبت الباء الأخيرة ياء هربا من التضعيف، كما قالوا في قصصت أظفارى: قصيت، فصار " لبي "، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار " لبى "، ثم لما أضيف إلى المضمر قلبت ياء فقيل: "لبيك "، كما قيل: " عليك " و " لديك ".

ورد سيبويه هذا القول بأنها لو كانت مثل الياء في " عليك " و " إليك " لكانت الألف مقرة حالة الإضافة إلى المظهر، وليس كذلك؛ لقول الشاعر[1]: [المتقارب]

دَعَوْتُ لما نابني مِسْوَراً فلبَّي فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

---

(١) قائله أعرابي من بني أسد، ودعوت: فعل وفاعل، ولما: بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة، وجملة نابني صلة والعائد الضمير الفاعل بناب، ومسورا: اسم رجل مفعول دعوت، والفاء في فلبي للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبي محذوف أي لباني، ولبي يدي مسور وأصله أن رجلاً لزمته دية فطلب من مسور أن يعينة فيها فأجابه إلى ذلك، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً فجاء النهي عنه. روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال له لبيك فلا يقول له لبي يديك وليقل: أجابك الله بما تحب" قاله الشاطبي، والشاهد إضافة لبي ليدي، وقيل أن يدي هنا زائدة فلا شاهد فيه.

انظر: ابن الناظم ص١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٤١، والأشموني ٢/ ٣١٣، وداود، والسندوبي، والأصطهناوي، والمكودي ص٨٧، وابن هشام ٢/ ١٩١، وأيضا في المغني ٢/ ١٤٣، والسيوطي ص٧٥، وأيضا في الهمع ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١٩١، والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١/ ١٧٦.